

تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية

الباحث: محمد المقداد

جامعة CEDS – باريس، مستشار دولي لجامعة IKI في فرنسا ومستشار قانوني معتمد لدى

قيادة الجيش اللبناني Mohamad.mokdad.1@st.ul.edu.lb

تاريخ الاستلام: 2022/11/12 ؛ تاريخ القبول: 2022/11/26 ؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

المقدمة

برزت فكرة النظام العالمي الجديد في أعقاب استعراضين متعاكسين: استعراض الانهيار السريع لأيدولوجية الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية ودولته العظمى، واستعراض علمي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية وتشريع مركزيتها الغربية وعظمتها العالمية، وذلك في سياقين متكاملين، سياق الانتصار الأيدولوجي للديمقراطية الليبرالية في مواجهة الشيوعية، وسياق التفوق العسكري لتقنيات الحرب الأمريكية داخل موازين القوى الدولية، وفي حين أن هذين الاستعراضين لم يكشفوا حتى الآن طبيعة النتائج النهائية لكل منهما فان فكرة النظام العالمي الجديد سرعان ما انتشرت وكأنها ثورة باشرت إعادة تشكيل علاقات الشعوب والدول والحضارات.

تساعد القراءة المتأنية لفكرة العولمة إلى الكشف عن مجموعة من الالتباسات، جعلها الضجيج الإعلامي بمثابة حقائق غير قابلة للشك، وهذه الالتباسات تطال المفاتيح الثلاثة لهذه الفكرة: النظام، العالمي، والجديد وتؤثر مجتمعة على منهجية ثابتة وأصيلة في رؤية الغرب لذاته ولطبيعة العلاقات التي يقيمها مع العالم والغايات الكامنة فيها، فقد أطلق الغرب هذه الكلمات لتجديد وتأكيد سياسة تأصلت في تاريخه، حيث فرض نفسه مركزاً للعالم، بنجاحات متقطعة، لكنها ملازمة وضرورة لوجوده بالذات، ويمكن القول، بصورة مطلقة، إن مركزيته العالمية لم تكن اختياراً حراً من قبل الأطراف بقدر ما كانت قراراً استراتيجياً اعتمده الغرب، دائماً، في سبيل تحقيق أهدافه وتوجيه سياساته وإدارة مصالحه وبناء ذاته.

وفي هذا السياق، لن يكون النظام العالمي الجديد، جديداً في جوهره بقدر ما يحافظ على قديمه المتجدد في غاياته ووسائله، فهذا النظام كان دائماً موجوداً، وكان الغرب دائماً مركزه، وكانت القوة دائماً هي التي تصنعه وتحفظه، بزوالها يزول، وبتجدها يتجدد، وبينما تبقى الغايات على حالها في الثبات والاستمرارية، تتطور وسائلها، وفي حين يظل الغرب خالقاً لهذا النظام، يستمر المركز فيه ويتنقل داخل نصابه المخصوص على خارطة العالم، وهكذا تعيد الولايات المتحدة الأمريكية خلق هذا النظام ويتنقل إليها مركزه العالمي، بعد رحلة تاريخية تجول خلالها هذا المركز من أثينا إلى روما، ومن باريس إلى مدريد، من شبه الجزيرة الايبيرية إلى النمسا وهنغاريا، قبل أن ينتقل أخيراً من باريس ولندن إلى واشنطن.. وعليه فان

¹ المؤلف المرسل: الباحث محمد المقداد، البريد: Mohamad.mokdad.1@st.ul.edu.lb

الجديد الوحيد في هذا النظام هو انتقاله، لأول مرة من أوروبا إلى أمريكا، أما التفاصيل الأخرى فإنها لا تتجاوز تجديدات لتقليد قديم .

تظهر بين الحين والآخر خلافات بين المثقفين حول تعليل وتفسير العوامل التي أدت إلى ولادة النظام العالمي الجديد، أما اتفاقهم حول أهدافه والياته فانه يحتزل التمايز بين رأي يعتبره انتصاراً للغرب على العالم، وآخر يراه ضرورة استراتيجية لضمان هذا الانتصار في الصراعات القادمة، وبين هذا وذلك يشرع النظام العالمي الجديد تحول الغرب إلى مؤسسة عالمية، وأصبح مصطلح المجتمع الدولي التعبير الملتطف للاسم الجماعي ليضفي شرعية دولية على الأعمال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والدولة الغربية الأخرى.

على مستوى الوطن العربي فان موضوع العولمة لا يزال من المواضيع الرئيسية التي تثير نقاشاً واسعاً في الوطن العربي وفي العالم على حد سواء، فقد ارتبط ذكرها بالمستقبل، وصار التفكير فيها تفكيراً في المستقبل القريب في الوقت نفسه، لكن إذا كانت العولمة قد ارتبطت في الطور الأول من ظهورها بعالم الاقتصاد والمال بشكل خاص فإن الميل يزداد اليوم في الأوساط الدولية المعنية إلى طرح قضية العولمة في الثقافة والحضارة، ومن يتابع النقاش الدائر الآن في الأوساط الثقافية في العالم العربي والعالم يكتشف أن هناك الكثير من التساؤلات تحيط بالعولمة، كفكرة وتاريخ، وآثارها على العالم.

- مشكلة البحث. تطرح إشكالية البحث تأثيرات العولمة على قبول المفاهيم الدولية وتطويرها، وإبراز مظاهر وتحديات العولمة الاقتصادية في المجتمع، والعوائق التي تفرضها وإمكانية إيجاد استراتيجية للتكيف مع العولمة.

- أهمية البحث. التشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي فرضت ظواهر ومفاهيم اقتصادية جديدة على المستوى العالمي تم من خلالها إلغاء الحدود والحواجز التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى أخرى، وظهر مصطلح العولمة الذي يبدأ بتحرير المتاجرة بالعملة الأجنبية وعبر السوق وينتهي بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية المسماة، ومن هنا تبرز أهمية البحث في كونه يقدم للقارئ العولمة الاقتصادية من حيث دلالاتها، وأهدافها، وآثارها الايجابية والسلبية.

- أهداف البحث. يهدف هذا البحث الى ما يلي:

بيان اثر العولمة الاقتصادية على الدول النامية ودورها في تبدل المفاهيم الدولية وتطويرها.

- منهجية البحث.

يرتبط موضوع العولمة بالحاضر أكثر منه ارتباطاً بأي وقت آخر، فالحديث فيه هو عبارة عن وصف لما يجري الآن، وما قد تؤدي إليه الأحداث الجارية حالياً. لذا فقد أتبعنا في إعدادنا لهذا البحث المنهج الوصفي، وذلك بالإطلاع على المراجع المختلفة، والدراسات السابقة المتخصصة بهذا المجال، والعمل على استقراء واستنباط واستشفاف التأثيرات السلبية والايجابية لظاهرة العولمة؛ وبصورة ثانوية اعتمدت على المنهج التاريخي لعرض وسرد الظاهرة تاريخياً من حيث النشأة والتكوين.

- **تساؤلات البحث.** تم افتراض التساؤلات التالية في اعداد هذا البحث.
ما هي المظاهر والتحديات التي تنتج عن العولمة، وما هو أثرها في تبدل المفاهيم الدولية وتطويرها ؟
- **هيكلية البحث:** وهي على النحو الآتي:
العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية والدولية.
- (1)- **القسم الاول:** التكتلات الإقليمية والدولية.
- (2)- **القسم الثاني:** العولمة الاقتصادية.
- (3)- **القسم الثالث:** آليات ومؤسسات العولمة وتحدياتها.
- **الخلاصة العامة.**
- **التوصيات**

1. العولمة: النشأة والتطور والتكوين

تشير: العولمة إلى طريقة تنامي الترابط والاعتماد المتبادل بين البشر والوكالات والمواقع الدولية حول الساحة. إنها ظاهرة معقدة تطورت عبر القرون، ولها أصول واتجاهات مختلفة أدت إلى تكوينها كما نفهمها اليوم.

يمكن إرجاع فكرة العولمة إلى طريق الحرير التاريخي، الذي سهل التبادل والتجارة الثقافية بين آسيا وأوروبا. ومع ذلك، فإن الجيل المعاصر من العولمة بدأ في القرن التاسع عشر الماضي مع وصول أحدث التقنيات، جنبًا إلى جنب مع التلغراف والبواخر، التي مكنت من إرسال بيانات ونقل صديقة للبيئة بشكل أسرع وأكبر².

على مدى عقود، تم تطور مفهوم العولمة من خلال مجموعة مختارة من المؤشرات، والتي تشمل التقدم في التكنولوجيا، ونمو الشركات التجارية، وتحرير التجارة وقواعد التمويل، وظهور مؤسسات الحوكمة العالمية. أدت هذه التطورات إلى عالم أكثر ترابطًا، مع تدفقات إضافية للسلع ورؤوس الأموال والأشخاص عبر حدود الدولة الواسعة.

في الوقت الحاضر، تعد العولمة موضوعاً مثيراً للجدل ومناقشاً بشكل متكرر، حيث يروج المؤيدون لقدرتها على تعزيز الازدهار الاقتصادي وتقليل الفقر، حتى عندما يجادل النقاد بأنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، والتدهور البيئي، والتجانس الثقافي. بغض النظر عن وجهة نظر المرء، ولكن ليس هناك من ينكر أن العولمة قد انتهت بما الأمر إلى سمة مميزة للعولمة الحالية، وتشكيل البانوراما الاقتصادية والسياسية والثقافية بأساليب عميقة³.

للعولمة جوانب كثيرة، في بحثنا هذا سنتطرق الى العولمة الاقتصادية بفروعها المختلفة وسنتحدث عن أبرز التكتلات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

2. العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية والدولية

في هذه الدراسة سأحاول أن القي الضوء على العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية والدولية وذلك لأن هذه التكتلات قد فرضت على بعض الدول أن لا تجد سبيلا تندمج فيه بالتجارة الدولية غير منظمة التجارة العالمية التي تخدم بشكل رئيسي الدول المتقدمة صناعياً لقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية فهي المستفيد الأول من المنظمة، وهي التي رسمت خطوط وقوانين المنظمة لتخدم مصالحها عن طريق المنظمة أما الدول الصغيرة أو النامية كما يطلقون عليها فهي لن تجد سبيلا للمنافسة في ظل التطور العلمي والتقني والإمكانات المادية الكبيرة التي تمتلكها الدول الصناعية الكبرى.

إن الدول النامية ستكون هي المستفيد الأضعف فهي وعلى الرغم من أنها تأمل في الحصول على بعض الفوائد من المنظمة حتى ولو كانت قليلة فهي تعتبر نفسها رابحة لأن من مصلحتها أن تكون من ضمن أعضاء هذه المنظمة التي أصبحت في وقتنا الحاضر تشكل وجهة العالم الحديث الذي سعت له الدول العظمى منذ الحرب العالمية الثانية وأصبحت الدولة التي تخرج عن المنظمة كخروج الشاه عن القطيع.

3. التكتلات الإقليمية والدولية:

أدى الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1989 إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقه، تغيرت فيها معامله وتعَدَّلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية⁴، حيث أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات

المتحدة بالقدرة على السيطرة والتأثير، وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي أسفر عن حلال ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة.

كانت حقبة الحرب الباردة قد شهدت ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم بين التوجهات السياسية والاقتصادية للدول، وهو الارتباط الذي استمر قرابة أربعين عاماً وأدى إلى عدم حدوث تغيير جذري أو جوهري في منظومة الاقتصاد الدولي إلا عندما تداعت إحدى ركائز الهيكل السياسي والأيدولوجي المستقر في أواخر الثمانينات، وتساقطت النظم القائمة في دول المعسكر الشرقي الواحد تلو الآخر.

- المشاكل المستحدثة التي ظهرت كنتيجة مباشرة لتغيير الوضع الدولي الذي استقر طيلة فترة الحرب الباردة، وبرزت هذه المشاكل⁵:

أ- اختفاء الرابطة الناجمة عن واجهة المعسكر الغربي لعدو مشترك وهو المعسكر الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة.

ب- بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي الجديد، خاصة في منطقة شرق آسيا واليابان والصين وعدد آخر من الدول.

- القوى الجديدة في الاقتصاد العالمي الجديد هي⁶:

أ- **الاتحاد الأوروبي**. يضم خمسة عشر دولة أوروبية، من بينها فرنسا التي تسعى إلى تأكيد هويتها وثقافتها المميزة وتعمل على ترسيخ تواجدها الدولي في القضايا المختلفة، وألمانيا كانت الطرف المنهزم في الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ظلت متقدمة على أقرانها الأوروبيين فكانت أقوى دول غرب أوروبا اقتصادياً، وظلت ألمانيا الشرقية أيضاً متفوقة على دول شرق أوروبا.

ب- **اليابان**. وهي أيضاً الطرف المنهزم في الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن هزيمة كل من ألمانيا واليابان في هذه الحرب لم تكن كلها ضرراً لهما، بل تعد في جانب منها نفع مستتر.

ج- **الصين.** للصين قصة أخرى، فرغم التحول الجوهري الذي اجتاحت العالم في أعقاب الانهيار الشيوعي ظلت الصين على مذهبها الشمولي الذي عرف بالنظرية الماوية نسبة إلى الزعيم " ماوتسي تونج " الذي يلقب بابي الصين الحديثة وعكفت الصين إلى استغلال طاقتها البشرية الهائلة - التي تمثل خمس سكان العالم - في تحقيق معجزة اقتصادية تختلف عن تجربة اليابان.

د- **النمور الآسيوية.** يطلق هذا الوصف على مجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا التي استفادت من تجربة اليابان وطوعتها في شكل تجارب ذاتية تناسب ظروف كل منها لتحقيق طفرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة حيث حققت هذه الدول معدلات نمو مرتفعة، نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العسكرية والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكاناتها وظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصبياً ملائماً في السوق العالمي.

هـ- **الدول النامية المتقدمة.** تضم هذه المجموعة عدداً من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية التي حققت تقدماً اقتصادياً ملموساً، وان لم يرق إلى الطفرات التي أنجزتها مجموعة النمور الآسيوية مضافاً إليها من أفريقيا كل من مصر، نيجيريا، وجنوب أفريقيا.

- تزامنت التغيرات الجذرية في الهيكل الدولي للتوازنات والعلاقات مع ثلاث متغيرات أساسية على الصعيد العالمي، وأسهمت في صياغة نمط جديد للتوجه الاقتصادي والتجاري الدولي ومن هذه التغيرات ما يلي⁷:

أ- **المتغير الأول.** شروع العديد من الدول على اتساع العام في تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

ب- **المتغير الثاني.** التوصل لإطار متعدد الأطراف للنشاط التجاري الدولي بكافة جوانبه المباشرة وغير المباشرة، بما فيها التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) وإجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية على أساس اتفاقية الجات.

-التكتلات الإقليمية والدولية.

أ- يشهد العالم اليوم بداية شكل جديد، وأن مصالحة ستتوضح في الربع الأول من القرن الحادي الواحد والعشرين، حيث ستصبح السيادة للتكتلات الإقليمية والدولية التي تنشأ على أسس اقتصادية وتتطور إلى ما يشبه الأحلاف السياسية والعسكرية، وتساعد " العولمة " التي تفرضها الاتصالات والمعلومات على ترابط وتكامل التكتلات مع بعضها وتقرب الحدود الجغرافية وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة، حيث قامت وسائل الإعلام بدور فاعل في هذا الاتجاه، فالإنسان وفي أي موقع من هذا العالم يستطيع أن يعرف ما يحدث في أية بقعة أخرى من العالم بالصوت والصورة ويستطيع أن يحصل على منتجات صناعية وخدمائية مختلفة تأتيه من كافة بقاع العالم من خلال الانفتاح الاقتصادي والإعلامي الذي أصبح سمة عالمية في وقتنا الحاضر⁸.

- التوجه نحو التكامل الإقليمي.

أ- نظراً للتحويلات الجوهرية التي طرأت على الوضع الدولي، كما استعرضناها في الفصل السابق، لم تعد الولايات المتحدة الزعيم الأوحيد اقتصادياً كما كانت في الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير، تدفعها سياساتها الزراعية الموحدة التي طبقت على مستويات الحماية⁹ وتوجهها المتزايد نحو الداخل القائم على فكرة القلعة الحصينة التي تجسدت عملياً عام 1992 من خلال معاهدة ماستريخت لتحقيق الاتحاد الأوروبي.

ب- من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع، التي لم تمثل أية أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه سواءً المحلية أو التقليدية حتى أصبحت الولايات المتحدة تعاني عجزاً هائلاً في الحساب الجاري وإحساساً متزايداً بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي كما كانت تفعل منذ عقود مضت.

ج- أسهمت هذه العناصر بالإضافة إلى الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية في مفاوضات جولة اورجواى في إطار الجات وانغلاق السوق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية، فقدت الولايات المتحدة الثقة في الإطار متعدد الأطراف فبدأت في التفكير في تجمع خاص بها يعزز من قدراتها التنافسية المتكاملة، ومن هنا ولدت المنطقة أحره بين كندا وأمريكا ثم توسع نطاقها وضمت المكسيك.

د- ولقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن، وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، بينما بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي (100) تجمع منها (29) تجمعاً ظهوراً منذ عام 1992 فقط، ويلاحظ ان غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية ينتمون إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة على الدول المتاخمة في حدود الإقليم بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم

مصالح الأطراف دون الالتفات لأي إطار جغرافي كان أو أيديولوجي، وعلى الصعيد الأوروبي تم التوصل لعقد معاهدة ماستريخت لخلق حالة الاتحاد وتوحيد اللوائح والأسواق، وصهر العملات الأوروبية في عملة واحدة.

هـ- لقد كانت فكرة الترتيبات التجارية الإقليمية قائمة منذ البدء في الجولة الأولى لمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات، إلا إنها لم ينظر إليها وقتئذ على أنها تهديد للإطار متعدد الأطراف أو حتى منافس له، حيث خضع الجات لسيطرة الدول الكبرى المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تفاوضت على خفض التعريفات الجمركية على السلع التي تهمها، وطبقت هذه المعاملة على دول أخرى على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى أن هدف المفاوضات في تلك المرحلة كان قاصراً على خفض التعريفات الجمركية المطبقة على بعض السلع، ولم تكن قد تطرقت بعد إلى تناول السياسات التجارية للدول، وبلورة مفهوم النظام الذي تحكمه القواعد لإدارة التجارة الدولية.

وعلى الرغم انه من المفترض أن يؤدي تحرير التجارة في الإطار المتعدد إلى تخفيض المكاسب في المتوسط العام، إلا أن عدم تنسيق عملية التحرير من قبل كافة الأطراف المشاركة يحول النظر إلى تحرير التجارة على أنها خسارة أكثر من كونها مكسباً أو قد يسفر عن تحقيق المكاسب للبعض على حساب البعض الآخر.

- ونحن نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء - بل وبينهما أحياناً - لا بد أن نفرق هنا بين أهداف التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية، وسعي الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة.

منظمة التجارة العالمية. ظهور منظمة التجارة الدولية يركز في ثلاث محاور هي:

أ- كونها تنظم مجموعة من القواعد والأنظمة والاتفاقيات التي اتفقت عليها كل الدول الأعضاء والتي تحكم السلوك التجاري بين الدول¹⁰.

ب- تجمع أعضاء هذه الاتفاقية تحت ظل المنظمة الدولية بمثابة منتدى عام لإجراء المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء ومن خلال هذا التجمع.

ج- انبثاق محكمة دولية من هذا التجمع يمكن للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية ومن خلالها

حل المنازعات التجارية والاقتصادية التي تنشأ بينهم، إن تحرير الاقتصاد يعني تقليل دور الدولة

وجعل التنافس بين قوى السوق لتحقيق مصلحة الجميع، فالعولمة هنا تظهر جلية من خلال منظمة

التجارة العالمية فهي تنظم مجموعة من الدول تحكم اقتصادهم وتجارتهم حسب ما تراه مناسباً.

1. العولمة الاقتصادية: نركز هنا على أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية في العالم وذلك على

النحو الآتي:

أ. الشركات متعددة الجنسيات: وفيها:

ظهر في الآونة الأخيرة العديد من الشركات الصناعية والمصرفية والخدماتية العملاقة والتي

تقوم على دمج شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية

أو جنسية محدودة ولم تعد تنتمي لدولة ولا تهدف بموطئ قدم واحد ولا تؤمن بالولاء بأية قومية أو منطقة جغرافية كما أنه ليس لهذه الشركات مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي ومقرها الإداري في دولة ومقرها التسويقي في دولة ثانية، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، وأن هذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة، ويفترض بأن العالم بالنسبة لها عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية. وهذه المؤسسات استغلت العولمة واتفاقية التجارة الدولية لتغلغل في الدول وتدخل في شراكات تجارية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما نشأ عن تحركها وتغلغلها في الدول النامية والتكتلات الإقليمية علاقة أدت إلى الربط بين التكتلات الدولية التي تمثلها هذه المؤسسات والتكتلات الإقليمية المستهدفة.

كأن هذه الشركات من أهم القوى التي تقف وراء كل التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي فهذه الشركات تتميز بضخامة نشاطها وإيراداتها ومبيعاتها ومن أهم سمات هذه الشركات تنوع نشاطها بهدف تعويض خسارتها في جانب وبالربح في جانب آخر¹¹.

كأن العولمة والجامعة العربية. لقد تسببت العولمة في إضعاف الجامعة العربية وإلغاء دورها في حلّ الصراعات العربية فكان الإخفاق الأكبر في إيجاد مخرج لأزمة الخليج الثانية نظراً لتداخل قوى خارجية ولغياب مبادرة عربية موحدة وفعالة، الشيء الذي جعل الفرصة سانحة للقوى الغربية بالتدخل العسكري في الدول العربية التي تواجه أزمات.

ب. آليات ومؤسسات العولمة وتحدياتها

تشير العولمة المالية إلى الترابط المتزايد والاعتماد المتبادل للاقتصادات حول القطاع، كنتيجة للانجراف الحر للمنتجات والخدمات ورأس المال عبر حدود البلد. لقد تطور هذا المفهوم بعد التطور الذي حصل في وسائل النقل والاتصالات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي تعزز تحرير التبادل والتمويل وإلغاء القيود.

ان التكتلات الإقليمية والدولية تشكل وكالات الدول التي اجتمعت لتشكيل إطار مالي وسياسي مشترك لبيع التكامل القريب أو العالمي. وتعتزم تلك الكتل تعميق الروابط المالية بين دولها

الأعضاء عن طريق تقليص حدود التغيير، ومواءمة اللوائح، وتشجيع الاستثمار والتعاون. فيما يلي بعض الأمثلة على التكتلات الإقليمية والعالمية السائدة وأهميتها المالية:

1. الاتحاد الأوروبي (EU)¹²: الاتحاد الأوروبي هو اتحاد سياسي واقتصادي يضم 27

دولة عضو، ويتمركز بشكل عام في أوروبا. لقد تم إنشاؤه لتعزيز التكامل الإقليمي ولضمان السلام والاستقرار في الموقع بعد النضال العالمي الثاني. يبلغ إجمالي الناتج المحلي الأوروبي حوالي 16,5 تريليون دولار، مما يجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم. يسمح سوقها المتنوع بالحركة الفعالة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وما إلى ذلك، ولها فوركس خاص بها، وهو اليورو. وفي عام 2020، تحولت أوروبا إلى أكبر مصدر للسلع والعروض في القطاع.

2. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية¹³ (NAFTA): كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا

الشمالية عبارة عن تسوية ثلاثية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تهدف إلى إنشاء منطقة بديلة غير ثابتة في مختلف المواقع الدولية الثلاثة. تم توقيعه في عام 1994 وألغى الحد الأقصى من الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين المواقع الدولية الأعضاء تم استبدال NAFTA باتفاقية أمريكا والمكسيك وكندا (USMCA) في عام 2020، والتي قامت بتحديث وتحديث عبارات التبادل لعدد من المواقع الدولية الثلاثة. تعد منطقة أمريكا الشمالية واحدة من أكبر التكتلات التجارية في العالم، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي المختلط أكثر من 23 تريليون دولار.

3. رابطة أمم جنوب شرق آسيا¹⁴ ASEAN: هي وكالة محلية تضم عشر دول أعضاء في جنوب

شرق آسيا، بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا. تأسست عام 1967 لتعزيز التعاون النقدي والتكامل بين الدول الأعضاء. يبلغ إجمالي الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق آسيا مجتمعة أكثر من ثلاثة تريليونات دولار، مما يجعلها خامس أكبر نظام مالي في القطاع. تم تأسيس اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (AFTA) في عام 1992 لتقليل قوائم الأسعار وتغيير الحواجز بين المواقع الدولية الأعضاء.

4. إتحاد ميركوسور الجمركي¹⁵ Mercosur: ميركوسور هو اتحاد جمركي وكتلة تجارية تضم

الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي. تحولت إلى تأسست في عام 1991 لبيع التكامل الإقليمي والتحسين المالي في جنوب الولايات المتحدة. لدى ميكوسور إجمالي ناتج محلي مختلط يزيد عن 2 تريليون دولار وهو رابع أكبر كتلة تجارية في القطاع. عملت المنظمة للتخلص من حواجز التغيير وتعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء.

5. **الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)**¹⁶: أصبحت TPP مستوطنة بديلة بين اثنتي عشرة دولة، تتكون من الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا والعديد من دول جنوب شرق آسيا. وتهدف إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين المواقع الدولية الأعضاء عن طريق خفض قوائم الأسعار والحدود الأخرى للتبادل والتمويل. تم التوقيع على التسوية في عام 2016 ولكن لم يتم تطبيقها أبدًا، حيث انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاقية في عام 2017. وقد شكّل إغلاق 11 موقعًا دوليًا الاتفاقية الشاملة والمبتكرة للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) في عام 2018، والتي تتضمن معظم الأحكام المتطابقة لأن TPP.

6. **منظمة التجارة العالمية (WTO)**¹⁷: منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية تهدف إلى تعزيز التجارة الحرة وتقليل الحواجز أمام التجارة الدولية. تأسست في عام 1995 وتضم 164 دولة عضو. تلعب دورا بارزا بالاشراف على اتفاقيات التجارة الدولية وكذلك تقوم بحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

7. **صندوق النقد الدولي (IMF)**¹⁸: صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعمل على تعزيز التعاون النقدي العالمي ويسعى أيضا الى تسهيل التجارة عبر الدول. تم تأسيس هذا الصندوق في عام 1944 ويضم 190 دولة من حول العالم. يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة المالية والتوصية للدول التي تعاني من مشاكل نقدية واقتصادية ويعمل على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في العالم.

8. **البنك الدولي world bank**¹⁹: البنك الدولي هو منظمة عالمية تقدم القروض والمنح للبلدان النامية بغية دعم مشاريع التنمية الاقتصادية فيها. تأسست عام 1944 وتضم 189 دولة عضو. للبنك الدولي عدّة أهداف، أغلبها السعي على الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية من خلال برامج الإقراض.

9. **مجموعة العشرين (G20)**²⁰: تعتبر هذه المجموعة منتدى لأكبر اقتصادات العالم، وتمثل 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من ثلثي سكان العالم. تضم اليوم هذه المجموعة 19 دولة والاتحاد الأوروبي. لها أهداف عديدة أبرزها، تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والتصدي للتحديات الاقتصادية العالمية، مثل التنظيم المالي والتجارة الدولية وتغير المناخ.
- تلعب هذه المنظمات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم مكانة أساسية في تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع التجارة الحرة، وخفض الحواجز التجارية، وتوفير المساعدة المالية للبلدان النامية، ومعالجة التحديات المالية العالمية. لكن، بالإضافة إلى ذلك، يواجهون الكثير من الانتقادات بسبب افتقارهم الملحوظ للشفافية والمسؤولية الديمقراطية، ومن الممكن أن يكون لقراراتهم وسياساتهم تأثيرات هائلة على الدول والسكان في جميع أنحاء العالم.
4. **تحديات العولمة:**

تطوي العولمة على عديد التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل تسارع تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من بينها نذكر الآتي:

أ. **التحدي الاقتصادي:** شكلت العولمة محرّكاً مهمّاً للنمو الاقتصادي على مدى العقود الماضية. ومع ذلك، فقد فهناك بعض التحديات الاقتصادية التي من الصعب معالجتها. فيما يلي بعض التحديات الاقتصادية الرئيسية للعولمة:

☞ **الاستغناء عن الوظائف:** من أبرز التحديات الاقتصادية للعولمة هو الاستغناء عن الوظائف. بينما تنقل الشركات عملياتها إلى بلدان أخرى للاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة، فان العديد من العمال في البلدان المتقدمة فقدوا وظائفهم. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، فضلاً عن زيادة عدم المساواة.

☞ **عدم المساواة في الدخل**²¹: في الوقت الذي أوجدت العولمة فرصاً جديدة للبعض، فقد أدت أيضاً إلى ارتفاع نسبة عدم المساواة في الدخل في العديد من البلدان. مع زيادة تدفقات التجارة والاستثمار العالمية، تميل الفوائد إلى أن تعود على من هم بالفعل أثرياء ولديهم علاقات جيدة.

وهذا قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما قد يكون له عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية.

التحديات البيئية: خلقت العولمة أيضًا تحديات بيئية، حيث قامت العديد من الشركات بنقل عملياتها إلى بلدان ذات أنظمة بيئية أقل صرامة. مما قد يؤدي ذلك إلى زيادة التلوث ومشاكل بيئية أخرى، والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية جسيمة على الصحة العامة والبيئة.

تقلبات العملة: ان تقلبات العملة يعتبر احدى ابرز التحديات الاقتصادية للعولمة . مع قيام الشركات والمستثمرين بنقل الأموال عبر الدول، يمكن أن تتقلب أسعار الصرف بسرعة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية وهذا سينعكس طبعاً على قيمة العملات. يمكن أن يكون لهذا تأثير كبير على أسعار السلع والخدمات على وكذلك تدفقات التجارة والاستثمار .

عدم الاستقرار السياسي²²: قد تؤدي العولمة أيضًا إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان. مع انتقال الشركات والمستثمرين إلى أسواق جديدة، يمكنهم أحيانًا تفاقم التوترات السياسية الحالية أو خلق توترات جديدة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الصراع وعدم الاستقرار، مما قد يكون له عواقب اقتصادية سلبية.

الاختلالات التجارية: أدت العولمة إلى اختلالات كبيرة في التجارة بين البلدان. تمكنت بعض البلدان، لا سيما تلك التي تتمتع بتكاليف عمالة أقل وقواعد تنظيمية أقل، من الاستحواذ على حصة غير متكافئة من التجارة العالمية، مما قد يكون له آثار سلبية على اقتصادات البلدان الأخرى. على سبيل المثال، عندما تصدر دولة ما أكثر مما تستورد، يمكن أن تخلق فائضًا تجاريًا، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها، مما يجعل صادراتها أكثر تكلفة وأقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية.

الملكية الفكرية²³: خلقت العولمة أيضًا تحديات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. نظرًا لأن الشركات توسع عملياتها إلى أسواق جديدة، فقد تواجه تحديات تتعلق بسرقة الملكية الفكرية أو التعدي عليها. يمكن أن يكون لذلك آثار سلبية على الابتكار والنمو الاقتصادي، حيث قد تتردد الشركات في الاستثمار في التقنيات أو المنتجات الجديدة إذا لم تتمكن من حماية ملكيتها الفكرية.

كعدم الاستقرار المالي²⁴: أدت العولمة إلى زيادة الترابط المالي بين البلدان، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. على سبيل المثال، يمكن لأزمة مالية في بلد ما أن تنتشر بسرعة إلى بلدان أخرى من خلال تدفقات التجارة والاستثمار. يمكن أن يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، مما قد يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي والتنمية.

ب. **التحديات الاجتماعية والثقافية:** خلقت العولمة أيضاً تحديات اجتماعية وثقافية، حيث يتفاعل الناس من مختلف البلدان والثقافات بشكل متكرر. يمكن أن يؤدي ذلك إلى صدمات وتوترات ثقافية، والتي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية سلبية، مثل انخفاض الإنتاجية وزيادة الاضطرابات الاجتماعية.

كالتنظيم: أخيراً، خلقت العولمة تحديات تتعلق بالتنظيم. نظراً لأن الشركات والمستثمرين يتنقلون عبر الحدود، فقد يخضعون لأنظمة مختلفة في بلدان مختلفة. يمكن أن يخلق هذا بيئة تنظيمية معقدة قد يكون من الصعب التنقل فيها، مما قد يكون له آثار اقتصادية سلبية على الشركات والمستثمرين.

بشكل عام، بينما جلبت العولمة العديد من الفوائد الاقتصادية، فقد طرحت أيضاً بعض التحديات الاقتصادية الكبيرة. ستتطلب معالجة هذه التحديات جهداً عالمياً منسقاً، فضلاً عن الالتزام بالسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية مع معالجة قضايا مثل عدم المساواة في الدخل، والاستدامة البيئية، والاستقرار السياسي.

ج. **التحدي الاجتماعي:** من التحديات على الصعيد الاجتماعي نذكر الآتي:

كفي العقود المتوسطة من القرن العشرين كانت معظم الدول المتقدمة تهدف من خلال خططها الاقتصادية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بالسعي وراء تحقيق التشغيل الكامل لمواطنيها وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، لكن بحدوث الأزمة الاقتصادية في السبعينات وبطء النمو الذي اتبعها في الثمانينات غيرت هذه الدول سياساتها الاقتصادية والاجتماعية فاتبعت سياسة أكثر ليبرالية تمثلت في النقص من تدخل الدول لتوجيه الاقتصاد والخفض في النفقات الاجتماعية من أجل الدفع بعجلة التنمية. وبحلول أزمة المديونية انتقل هذا التوجه الجديد إلى أغلب الدول النامية

حيث أن المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أرغمت هذه الدول على تتبع الوصفة نفسها حتى تتمكن من استرجاع الدين والحصول على قروض أخرى في إطار ما سمي بالتصحيح للبنيات الأساسية²⁵.

وهكذا أصبح على الصعيد العالمي تقريباً تراجع ملحوظ في السياسة الاجتماعية حيث نقص الدعم للمواد الأساسية وتقليص النفقات العامة التي تصرف على المرافق الاجتماعية، وهذه الإجراءات لم تكن لتواكب بالكيفية المطلوبة التدابير المتخذة لجعل الاقتصاد حراً ليبرالياً، الشيء الذي ترتب عنه مشاكل اجتماعية عديدة. ولقد زادت هذه المشاكل حدة في السنوات الأخيرة لما تتطلبه العولمة من منافسة بين الشركات على المستوى القومي والدولي لدرجة أن السياسات الاجتماعية وجدت نفسها عاجزة عن اللحاق بها والسيطرة عليها فاستعاضت عن ذلك بأن عمدت إلى افتراض أنه طالما يتم تصحيح الأسس الاقتصادية ستحقق التنمية الشاملة، وبالتالي فإن القضايا الاجتماعية ستجد الحل تلقائياً ظناً بأن ديناميكية السوق حين تعمل بصورة جيدة لن تخلق الثروة فحسب بل ستقفز بالبشر جميعاً إلى الرفاهية، لكن الواقع الاجتماعي الحالي يظهر بجلاء عمق هذه المغالطة ونتائجها السلبية. وإذا كانت العولمة الاقتصادية أثرت سلبياً على القطاع الاجتماعي فإن الإعلام والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أحدثت تغييراً ملموساً في السلوك للأفراد والمجتمعات حيث أن وسائل الإعلام استطاعت أن توظف القيم التقليدية والطابع الموروثة فيما أن الاتفاقيات الدولية أدت إلى ترويج حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بصفة خاصة على النموذج الغربي التي هزت قواعد الأسرة وأسس المجتمع، ولتسليط الضوء أكثر على هذا الموضوع سنتناول تأثير العولمة على الفرد والأسرة والمجتمع.

تأثير العولمة على الفرد: يلاحظ هذا التأثير من خلال التغييرات التي طرأت على سلوك الأفراد حيث أصبح التقليد للنمط الغربي مشاعاً بين الناس أكثر مما كان في الماضي، بل يمكن القول بأن سيطرة إمبراطوريات الإعلام الغربية آخذة في توحيد الأذواق والتوجهات للأفراد في مختلف مناطق العالم. فإشكال اللبس والأكل تتطابق مع الأنماط الغربية طالما أصبح كل ما يأتي من الغرب يجذب ويشير لدرجة صار غير قادر على فرض شخصيته وراض بالتقليد لما تبثه وسائل الإعلام حتى لو كانت تافهة. فيكفي أن يظهر أحد نجوم الرياضة مثلاً على الشاشة ملحقاً رأسه ولايساً القبعة

بالمقلوب حتى يصير أغلب الشباب على نفس الهيئة إضافة إلى تشجيع الناس على استهلاك منتجات العولمة عبر الإعلانات.

كـ أثر العولمة على الأسرة: توجد في كل مجتمع مؤسسات معينة تقوم بتنشئة الأفراد وتثقيفهم وتعليمهم السلوك والعقائد التي تشكل هويتهم الحضارية ويقوم عليها أمر دينهم ومن هذه مؤسسات البيت والمدرسة والمراكز الدينية، إلا أن الثورة الإعلامية السمعية والبصرية المرئي الرابع فقد دخلت كل بيت وخاطبت الصغير والكبير واقتحمت كل الميادين، فكرية وثقافية وترفيهية بأسلوب جذاب، وعليه فقد سلمت الأسرة أطفالها لهذا المرئي الإلكتروني الذي أصبح الأقوى إنتاجاً للقيم وتوزيعها. فوسائل الإعلام تسعى لإزالة قيمة من القيم وتثبت أخرى محلها، وبما أن البرامج المعروضة ذات مصدر غربي مما أدى إلى انتشار الثقافة الغربية المعروفة بالانحلال الخلقي²⁶.

يلاحظ انه وفي ظل العولمة تتراجع السلطة وينهار معها مفهوم التربية نتيجة تنوع وغزارة البرامج العابرة للحدود، وخلقت التفرقة بين أفراد الأسرة الواحدة حيث قل التواصل والترابط الأسري وانشغلوا ببرامج التلفاز والقنوات الفضائية وتنتج عن ذلك العزلة وقلة التفاهم بين الرجل وزوجته والابن ووالديه مما جعل المشاكل الأسرية تتفاعل إلى درجة الصراعات المؤدية إلى الطلاق والانفصال وهجرة الأبناء للبيت الأسري.

إن حقوق الإنسان الذي يروج لها الغرب أثرت بشكل سلبي على الأسرة حيث صار الابن يتمرّد على أبيه باسم حقوق الإنسان تارة وباسم التقدم تارةً أخرى وان الآباء متخلفين، وبعض الدول تبنت جملة من القوانين تشجع على العصيان وبل وأكثر من هذا أعطت الحق للمرأة الغير متزوجة الإنجاب خارج الإطار الشرعي للزواج وهذه القوانين موجودة في أوروبا عبر التاريخ وبدأت تبرز في بعض الدول والقانون لا يعاقب عليها.

الخلاصة العامة:

تعمل العولمة في السوق والاقتصاد الحر وفي ضوء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على أساس إيجاد الحرية الاقتصادية ونشرها، ويتم تقديم العولمة على انه النموذج الذي سينشر العدل ويساوي بين الناس ويرفع من مستواهم المعيشي، والواقع أن العولمة قد خلقت اختلالات حتى في

المجتمعات الغربية، فالبطالة تتزايد، والهوة تتسع بين الفقراء والأغنياء، فقد استولى عدد بسيط من الشركات نسبياً على معظم ثروات العالم، والعولمة التقنية زادت الإنتاج دون أن تزيد فرص العمل .

أوصلت العولمة الإنسان إلى حالة من التيه والضياع يتبعه عدم قدرة على استيعاب وفهم ما يدور من حوله من أحداث وتحولات. فأعداء أمس صاروا أصدقاء والأصدقاء صاروا أعداء، والقيم السلبية أصبحت ايجابية، والايجابية صارت سلبية، فقد أثرت العولمة على هويات الأمم ومميزاتها، وجردتها من الكثير من تقاليدها وأعرافها وأنماطها المعيشية، وغيرت العديد من المفاهيم الايجابيات التي كانت سائدة إلى مفاهيم سلبية تعلق على الإنسان وتقيده.

إن العولمة تدعو إلى نظام عالمي واحد يذيب الحدود ويوحد الثقافات ويزيل المعوقات والعراقيل أمام حركة التجارة العالمية.

أن الواقع الذي تفرضه العولمة هو جدير بالاهتمام حيث أن هذه الظاهرة تستحوذ على تفكيرنا واهتماماتنا ويجب أن لا نهملها لأنها تحمل في طياتها من القضايا التي تفت في عضد الأمة وإذا كنا من خلال ما تطرقنا إليه سلفاً من مفهوم العولمة ومجالاتها والتحديات التي تفرضها وأثرها على العالم العربي و تبين لنا أهمية المحافظة على المنهجية الثقافية المستقلة لأمتنا فإننا علينا ألا ننسى أن ذلك لن يأتي بمجرد الأحلام والأوهام وإنما يكون بالجد والاجتهاد وهنا يتأكد دور شباب الأمة الذين هم عماد الحاضر وعدة المستقبل وأن ينتبه هؤلاء الشباب لما يحاك ضدهم من مؤامرات وما يحاطون به من فتن، ولا بد للوصول إلى ذلك من تضافر الجهود في جميع مجالات الحياة للارتقاء بالإنسانية إلى أحسن المستويات.

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العولمة يمكننا وصف هذه العملية بكونها التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، وبذلك يتم نشر السلع والمنتجات والثقافات التي تتناسب معها في نفس الوقت.

التوصيات: وهي على النحو الآتي:

1. الأخذ بكل أسباب الوحدة وفي جميع المجالات وبالأخص الاقتصادية والثقافية ونبد كل ما من شأنه

2. زرع الفرقة بين العرب أفراداً وجماعات ودول ومنظمات وأن لا نعطي للأعداء مجالاً للتفريق بيننا.
2. الانطلاق في التربية من خلال فلسفة مجتمعنا لتنشئة جيل صادق بعيد عن كل ما يلوث الشخصية من عجز واتكالية لكون المستقبل في حاجة إلى الشخصية الحضارية المدركة لدورها المضطلة بشئون أمتها والعاملة على تنمية احتياجاتها ومتطلبات حياتها.
3. أن تعمل المؤسسات التربوية والثقافية انطلاقاً من دور الأسرة وغيرها من دور الرعاية والجمعيات الخاصة بالمرأة والمؤسسات الشبابية المختلفة وانتهاءً بوسائل الإعلام المختلفة على التوعية بما يدور في عالم اليوم والتبصير بكل المستجدات العالمية وما تتضمنه من إيجابيات يمكن الأخذ بها أو سلبيات يتوجب تجنبها وذلك لتجنب الوقوع في مزالق الغزو الثقافي المستهدف لفئات المجتمع على اختلاف مستوياتها.
4. تشجيع الإبداع والابتكار والعمل على تنمية المواهب والعقول الحاذقة بدلاً من إهمالها ومن ثم تشجيعها للاعتراب فكم من العقول العربية المهاجرة والتي يجني إبداعها الغرب الذي يعطي أصحاب هذه العقول من الحوافز وإتاحة الفرصة للإبداع ما من شأنه الدعوة للتخلي عن الوطن الأم.
5. إعطاء الأيدي العاملة المنتجة حقها من الرعاية والحماية بما يؤدي إلى تشجيعها على الإنتاج المثمر وتقوية الدافع للعمل وذلك لما تمثله الأيدي العاملة من قوة الاستثمار إذا ما أحسن استغلالها.
6. أن لا نعطي العولمة أكثر من حقها في التهويل بحيث لا نعتبرها هي الهيمنة النهائية للعالم وإنما التأكيد على أنها قابلة للزوال والانهيار ليس لرفضها من قبل العرب أو الشعوب الآسيوية الأخرى.
7. علينا أن ندرك قدر الإمكان حقيقة العولمة وتحدياتها وأهدافها التي ترمي إليها ومن ثم وضع التصورات والنتائج التي يمكن من خلالها مواجهة التيارات والعواصف التي تخلخل كيان الأمة وجوهرها وإذا كانت تلك المواقف تنم عن توجهات أصحابها ونظرتهم إلى الحياة خاصة أولئك الذين تأثروا بثقافات الغرب ومظاهره البراقة فإن ذلك يدعونا إلى التأكيد أننا أيضاً في حاجة ماسة إلى معالجة أوضاعنا الداخلية كأمة من أجل الوقوف يداً واحدة في وجه المغرضين خاصة وأن الغزو الذي نشهده في الوقت الراهن لم تعد وسائله قاصرة على ما كان يسمى بالأمس غزواً ثقافياً من خلال وسائل الإعلام المختلفة وإنما تطور إلى عولمة ثقافية تنم عن مضمونه بلوغ ما ترمي إليه من أهداف لكون هذه التسمية فارغة مما يدل على المواجهة من قبل الغير كما تدل كلمة الغزو التي تنبئ بتوقع

8. المواجهة وهذا يعني بطبيعة الحال على اطمئنان المستعمر بقابلية الواقع لما يروجه من أفكار. ما يجب علينا أن ندركه كأمة أيضاً أن حضارتنا العربية شأنها شأن سائر الحضارات ترتبط بعلاقة التأثير والتأثر بالحضارات الأخرى إلا أن ذلك لا يعني أن تتخلى الأمة عن مبادئها وقيمها الراسخة أو أن تنسلخ عن منهجها. بمعنى أنه يجب أن نتحدد مواقفنا من أية مستجدات على الساحة الإنسانية، ومن كل ما يرد إلينا من الحضارات الأخرى وفقاً لمنظور المنهج الذي رسم لنا والدستور الذي يتوجب علينا الانضباط وفق أحكامه وذلك لأجل تماسك بناء الأمة وحفاظاً على هويتها من الذوبان والتلاشي.

الإحالات والمراجع:

- ¹ الجواهرجي، عبد الرزاق (2002). النظام الدولي الجديد: قراءة نقدية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ² Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (2016). Global transformations: Politics, economics and culture. Stanford University Press.
- ³ عيد، علي (2015). النظام الدولي الجديد، القاهرة: المركز القومي للترجمة
- ⁴ عبد الفتاح مراد، العولمة والتنظيم الدولي المعاصر، مصر، 2013، ص 105
- ⁵ الحسيني، خالد (2011). النظام الدولي الجديد ومستقبل الأمن القومي، الرياض: دار الأمير تركي الأول.
- ⁶ المرجع السابق، ص 18.
- ⁷ جاسم محمد: مرجع سابق، ص 16.
- ⁸ الفروخ، عبد الرحيم (2002). النظام الدولي الجديد وآفاق العالم العربي، القاهرة: مكتبة الشروق.
- ⁹ الفاروق، عبد الرحمن (2002). النظام الدولي الجديد: تحليل لنظام القوى العالمية الجديد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- ¹⁰ جاسم محمد، مفهوم العولمة الاقتصادية والعوامل التي ساعدت على انتشارها، الخليج، العدد 28، ص 7.
- ¹¹ الدوب، علي عبد الحميد (2009). النظام الدولي الجديد وتحديات السلم والأمن، الرياض: دار الرشيد.
- ¹² https://europa.eu/european-union/about-eu/eu-in-brief_en
- ¹³ <https://www.international.gc.ca/trade-commerce/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/nafta-alena/index.aspx?lang=eng>
- ¹⁴ <https://asean.org/asean/asean-at-a-glance/>
- ¹⁵ <https://www.mercosur.int/en/about-mercosur/>
- ¹⁶ <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/trans-pacific-partnership/tpp-full-text>
- ¹⁷ <https://www.wto.org/>
- ¹⁸ <https://www.wto.org/>
- ¹⁹ <https://www.worldbank.org/>
- ²⁰ <https://g20.org/>

²¹ Stiglitz, J. (2003). Globalization and its Discontents. W. W. Norton & Company.

²² Rodrik, D. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. W. W. Norton & Company

²³ Bhagwati, J. N. (2004). In Defense of Globalization. Oxford University Press.

²⁴ Baldwin, R. (2016). The Great Convergence: Information Technology. Harvard University Press.

²⁵ الجنابي، سهير (2006). النظام الدولي الجديد: الإشكاليات والتحديات، بغداد: مؤسسة الفكر العربي.

²⁶ Palley, T. I. (2002). Globalization, Economic Policy, and Employment: Poverty and Gender Implications. Gender & Development, 10(1), 34-44.